

# مفهوم الدولة (\*)

## مراجعة خالد زيادة

كتاب عبد الله العروي «مفهوم الدولة»، كما يشير إلى ذلك عنوانه، محاولة في استعراض الأسس النظرية لمسألة الدولة في التجربة الغربية. وكذلك في التجربة الإسلامية.

ثمة إذاً مساران، الأول يتعلق بالتجربة الغربية التي ينظر إليها العروي من خلال ثلاث وجهات نظر، عند كل من هيغل وماركس وماكس فيبر. أما المسار الثاني فيتعلق بالدولة في التجربة الإسلامية التي تعرضت مع القرن الثالث عشر الهجري لتأثيرات وضغوط أوروبا مما أدى إلى نشوء دولة التنظيمات، وبالتالي إلى نشوء التعقيدات الراهنة.

يدور العرض الذي قدمه العروي في إطار المفاهيم بطبيعة الحال، وإن اضطر المؤلف إلى العودة في بعض الأحيان وبعض التفاصيل إلى التجارب التاريخية لأن المفاهيم لم تنشأ في الفراغ وإنما ارتبطت بوقائع وسياقات وأحداث.

وتبعاً لكتاب العروي، فإن الأغراض المنهجية تقتضي استعراض المفاهيم الغربية حول الدولة، قبل الحديث عن الدولة التقليدية في الوطن العربي.

(\*) قراءة في كتاب عبد الله العروي: مفهوم الدولة - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء

بالرغم من أن الدولة التقليدية تسبق في الزمن تلك الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا. لكن الأسبقية الزمنية ليست لها الأولوية، طالما أن النقاش حول مسألة الدولة قد أثير بفضل التجربة الأوروبية وبفعل التأثير الذي أحدثه الغرب على الدولة التقليدية في العالم العربي. وبمعنى آخر فإن نقطة الارتكاز في كتاب العروبي هي الدولة الحديثة كما صاغتها أوروبا عملياً ونظرياً وهي التي يدور حولها البحث. ومع ذلك فإن العروبي يريد أن يصل إلى غاية، لأن عمله ليس عملاً أكاديمياً صرفاً، وغايته واقع الدولة العربية الراهن.

في الفصل الأول بعنوان: «نظرية الدولة الإيجابية»، ثمة عرضٌ لمقولتين ترى الأولى أن الدولة تنظيم اجتماعي اصطناعي، أما الأخرى فتري أن الدولة ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي. ويصل إلى هيغل فيستعرض بالتفصيل آراءه وتطورها. ويلخص العروبي رأي هيغل بالدولة على النحو التالي: الدولة هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق، «هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادةً جوهرية تتجلى واضحة لذاتها، تعرف ذاتها وتفكر بذاتها وتنجز ما تعرف لأنها تعرفه». في الفصل الثاني يعرض بشكل خاص، تحت عنوان «النظرية النقدية للدولة» آراء ماركس التي يكوّن انطلاقةً من فلسفة الأنوار، ويقول العروبي: «لكي نفهم سر العودة إلى الأنوار، علينا أن نتذكر أن المنظومة الهيغلية مبنية على نفي نظرية التعاقد وأسبقية المصلحة الفردية، أي على نفي منبغ نظرية الأنوار».

وقد أدرك ماركس أن انسلاخ الدولة السياسية عن دولة المجتمع الإنتاجي حادث مستجد في التطور البشري. وبعد عرض طويل لآراء ماركس ينتقل إلى الفصل الثالث الذي يحمل عنوان «تكوّن الدولة».

يهتم العروبي في هذا الفصل بالاجتماعيات، لأن الاهتمام في أوروبا ذهب صوب الوضعية للتخلص من مثالية هيغل. . . ويتجه لعرض المسألة على طريقة ماكس فيبر. يشير إلى تجربة نابليون بونابرت في الجيش والإدارة وخلق بيروقراطية التي يقول عنها فيبر: «البيروقراطية هي الوسيلة الوحيدة لتحويل العمل الجماعي إلى عمل اجتماعي معقول ومنظم. . . إنها تشجع طريقة عقلانية

في الحياة، علماً بأن مفهوم العقلانية يحتمل معاني جدّ متباينة». إذن يتعلق الأمر بعقلنة المجتمع من خلال الدولة الحديثة.

في الفصل الرابع ينتقل إلى «الدولة التقليدية في الوطن العربي» فيناقش مسألة «الدولة الإسلامية» عبر تعقّب تاريخي يرى أنه صعبٌ ومعقد. ويخلصُ إلى أنّ العناصر المكوّنة لما نسمّيه الدولة الإسلامية يقوم على: الدهرية العربية - الأخلاقية الإسلامية - التنظيم الهرمي الآسيوي - وعندما نتكلم اليوم عن الدولة الإسلامية نعني بالضرورة مركباً من العناصر الثلاثة: العربي والإسلامي والآسيوي.

ويعود العروبي إلى ابن خلدون الذي يؤكد هذا التمازج بين العناصر المذكورة، فيلخص رأيه بأنّ الأساس في أية دولة إسلامية كانت أو غير إسلامية هو الملّك الطبيعي المبني على العصبية، تزيده الدعوة الدينية قوةً لكن لا تغيّر مجراه.

يشير العروبي إلى ما يسميه (طوبى الفقيه) الذي يرى أنّ تطبيق الشريعة يهدف إلى تحقيق مكارم الأخلاق وإلى أن تتحقق الطوبى تعيش كل مجموعةٍ بشريةٍ داخل دولةٍ خاضعة لقانون خاص بها، وقانون الدولة الإسلامية هو الشرع.

ويرى العروبي أنّ اسم «الدولة الإسلامية» لا ينطبق على الدولة التقليدية، والتسمية المناسبة هي الدولة السلطانية لأنها الأقرب إلى الواقع والأقلّ التباساً، أمّا الخلافة فهي طوبى الفكر السياسي الإسلامي. وأمّا القول بأنّ الإسلام دين ودولة فيعيده إلى سلفية القرن الماضي ولا يرى أنه يعني شيئاً واقعياً. تلك الدعوة تبررها ظروف القرن الماضي، ظروف مواجهة الفقهاء لليبرالية الغربية.

الفصل الخامس يعطيه المؤلّف عنوان «دولة التنظيمات» أي الدولة التي ظهرت في القرن الماضي ويرى أنها نتيجة عمليتين مزدوجتين؛ عملية التطور الطبيعي الذي أورثها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية، وعملية إصلاحٍ غيرت شيئاً من التراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج

وسائل مستحدثة للنقل والاتصال .

الإصلاح قام به السلطان أولاً بغرض تدعيم سلطته وكان الإصلاح بالنسبة له يعني طلب القوة . أما بنظر الرعية فالإصلاح كان للقضاء على أسباب الانحطاط . وفشل الإصلاح أدى إلى تدخل أوروبي مباشر . وخلال ذلك كانت أداة الدولة تنمو تبعاً لبرنامج اصلاحي يهدف إلى : تدريب وتسليح الجيش - إنشاء طبقة بيروقراطية - تدوين القوانين - تغيير مناهج التعليم - تنمية موارد الخزينة وهي مسائل يستلزم بعضها بعضاً .

في المرحلة التي أخذ الأوروبيون زمام الأمر فيها، انعزل الشرع وانعزل الفقهاء الذين ركّزوا اهتمامهم على مسألة تطبيق الشرع . . ويقول: هكذا، لم يطرأ في العمق أي تغيير على موقف الفقيه تجاه الدولة، لم يزل متشبثاً بطوبى الخلافة، بل زاد عليها طوبى الإمامة الشرعية، كان يتمنى تحقيق مقاصد الشريعة فأصبح يتمنى تطبيق قواعدها الحرفية .

ويتساءل العروبي هل غيرت دولة التنظيمات المبنية على المنفعة نظرة الفرد العربي إلى السلطة ويجب بالنفي . لأنّ الدولة لم تنغمس بالمجتمع ولم تتحد القاعدة القانونية بالضمير الخلفي . . وتجربة الفرد مع جهاز الدولة لم تتبدل . أما الدولة العربية الحديثة فما تزال ضعيفةً وواهنةً ومركزة على العصبية والعلاقات العشائرية حسب رأي هشام جعيط .

يتكلم العروبي عن المفارقة الراهنة، وفي الحصيلة يرى أن العقلانية لم تتجسد في البيروقراطية والدولة ويقول العروبي : إن الدولة الحديثة لا تنشأ وتتقوى إلاّ بإقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الاجتماعية، كذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع كان إلاّ بعد أن يتمثل بجد المفاهيم الثلاثة؛ الحرية، الدولة، العقلانية في آن واحد . والدولة العربية الراهنة متأرجحة بين نمطين : السلطانية المملوكية والتنظيمية العقلية .

أما الطوبى فإنها تنزع الشرعية عن الدول الإقليمية، يوجد ولاء، لكن غير مرتبط بها، يوجد إجماع، لكن ليس حولها.

من خلال النتائج التي يصل إليها العروي في كتابه، نفهم الكيفية التي قسّم بها كتابه. فهو إذا كان ينطلق من مفهوم الدولة في الغرب، لأنه يرى في الحصيلة أن الدولة العربية الحديثة، لكي تكون حديثة ينبغي أن تكون عقلانية ومحافضة على مبدأ الحرية.

ثمة معوقات أمام ذلك ولكن ثمة آمال. . طالما أن العروي كان لا يزال عندما أعد كتابه في مطلع الثمانينات مؤمناً بأنه لا بدّ للعرب من أن يسلكوا الطريق للحصول على مكتسبات الليبرالية. ولعلّ السنوات الأخيرة طرحت إشكالاتٍ أكثر تعقيداً على المستوى النظري والعملي أمام استيعاب مكتسبات الليبرالية الغربية.

